

الحكمة الرشيدة.

4- حكم القانون.(سيادة القانون).

ويعني حكم القانون أو سيادة القانون، أن الجميع حكاما ومسؤولين ومواطنين سواسية أمام القانون ويخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين افراد المجتمع وان توافق هذه القوانين حقوق الانسان وتكون ضمانتها لها ولحريات الانسان الطبيعية.

حيث يجب على السلطات العمومية أن تعمل على تطبيق القوانين والتشريعات المعمول بهافي اطار المساواة الكاملة بكل شفافية ودون تحيز أو تمييز ولا مفاضلة لفئة على حساب فئة اخرى.

5- الشرعية.

تشير الشرعية الى ذلك القبول والاعتراف الشعبي من جانب السلطة العامة لنظام الحكم، بحيث تتمتع السلطة بالقوة السياسية من خلال الموافقة والتفاهم المتبادل، وليس بالإكراه. إن الأنواع الثلاث للشرعية السياسية التي وصفها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر هي التقليدية والكاريزمية والعقلانية القانونية:

تُستمد الشرعية التقليدية من العادات والتقاليد المجتمعية التي تؤكد على تاريخ سلطة التقاليد. يفهم التقليديون هذا النوع من الحكم على أنه مقبول تاريخياً، ومن هنا يستمر، لأن هذا ما كان عليه المجتمع دائماً، ولذلك، عادةً ما تكون المؤسسات الحكومية التقليدية مستمرة تاريخياً، كما هو الحال في الملكية والقبلية.

في حين تُستمد الشرعية الكاريزمية من الأفكار والكاريزما الشخصية للزعيم، وهو شخص ذو شخصية رسمية يفتن ويسيطر نفسياً على الناس في المجتمع للاتفاق مع نظام الحكومة والحكم. تتشدد الحكومة الكاريزمية عادة على المؤسسات السياسية والإدارية الضعيفة، لأنها تستمد السلطة من شخصية القائد، وعادة ما تختفي دون وجود زعيم في السلطة. ومع ذلك، إن كان للزعيم الكاريزمي خليف، فإن الحكومة المستمدة من الشرعية الكاريزمية من الممكن أن تستمر.

أما الشرعية العقلانية القانونية تُستمد من نظام الإجراءات المؤسسية، حيث تؤسس المؤسسات الحكومية وتنفذ القانون والنظام بما يحقق المصلحة العامة. لذلك، من خلال الثقة العامة، ستلتزم الحكومة بالقانون الذي يمنح الشرعية العقلانية القانونية.

6- الاستجابة.

الاستجابة تعني أن يكون للسلطات العمومية الامكانيات الكافية والمرونة اللازمة للاستجابة بشكل سريع للتطورات الحاصلة في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات المجتمع المدني عند تحديدها للمصالح العام وأن تكون على استعداد للفحص النقدي لدور الدولة.

7- الكفاءة والفعالية.

تعد الكفاءة والفعالية في ادارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائماً الى تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع كما تعبر الكفاءة والفاعلية عن ما تقدمه المؤسسات من اضافات نوعية في قدراتها التنظيمية ومؤهلات مواردها البشرية وأليات وأساليب في تحقيق التفاعل مع بقية المؤسسات دون تبعية.

الحكمة الرشيدة.

بمعنى آخر أن تؤدي المؤسسات الأدوار المنوطة بها بالوصول الى الأهداف المسطرة بالاستخدام الأمثل للموارد عن طريق تحقيق أعلى معدلات المردودية بأقل التكاليف.

8- الرؤية الاستراتيجية.

أن تكون باستطاعة السلطات العمومية التنبؤ بالمشكلات المطروحة من خلال المعطيات المتوفرة والميولات الملاحظة وأن تتمكن من وضع السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار تنامي التكاليف والتغيرات المتوقعة (مثل التغيرات الاقتصادية، التغيرات البيئية، التغيرات الديمغرافية... الخ).

فحسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية الاستراتيجية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى، بالإضافة الى العمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن اطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

إضافة الى الآليات السابقة الذكر سنلخص فيما يلي مجموعة من الآليات الأخرى:

- الإجماع:

ويقصد به أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج الى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من اجراءات.

- العدل:

المقصود به هو العدل الاجتماعي أي يجب أن يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمن أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

- اللامركزية:

حيث يعمل هذا المبدأ على توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف ادارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكمة الرشيدة فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

كما يرى البعض الآخر من أفراد المجتمع في أي منظمة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول الى التنمية المنشودة بما يتلائم مع احتياجاتهم. وعليه فالمراد من تطبيق الحكمة الرشيدة هو الوصول الى رسم سياسات عامة تكون منهجية ومدروسة وتلبي مصالح المواطنين عامة وتحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز على قدم المساواة، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم وتصحيح السياسات والوقوف ضد الفساد ومكافحته، بالإضافة الى مكافحة سوء استخدام السلطة والنفوذ واهدار المال العام، ويفرض احترام سيادة القانون وضمن الشفافية وحرية تداول المعلومات والعمل على تطبيق المساءلة والمحاسبة على القائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الراي والتعبير.

